

Distr.: Limited
30 November 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ٤٠ من جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

أستراليا، أفغانستان، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، تركيا، الدانمرك، السويد، فرنسا، كندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية: مشروع قرار

الحالة في أفغانستان

إن الجمعية العامة،

وإذ تشير إلى قرارها ١٠/٧٢ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ وإلى جميع قراراتها السابقة المتخذة في هذا الصدد،

وإذ تشير أيضا إلى جميع قرارات مجلس الأمن وبيانات رئيس المجلس ذات الصلة بالحالة في أفغانستان، ولا سيما القرارات ٢١٨٩ (٢٠١٤) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ٢٢١٠ (٢٠١٥) المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٥ و ٢٢٧٤ (٢٠١٦) المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠١٦ و ٢٣٤٤ (٢٠١٧) المؤرخ ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧ و ٢٤٠٥ (٢٠١٨) المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠١٨،

وإذ تعيد تأكيد التزامها الشديد بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدةها الوطنية، وإذ تعرب عن احترامها لتراث أفغانستان التاريخي المتعدد الثقافات والأعراق،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها أفغانستان في إطار عقد التحول (٢٠١٥-٢٠٢٤) من أجل أن توطد سيادتها من خلال تعزيز إقامة دولة تتوافر لها مقومات البقاء وتؤدي كامل مهامها خدمة لشعبها بهدف أن تصبح دولة تعتمد على نفسها اعتمادا تاما،

وإذ تؤكد من جديد الشراكة الطويلة الأجل بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي استنادا إلى التزاماتهما المحددة المتبادلة، على النحو المنصوص عليه في إطار جنيف للمساءلة المتبادلة، وعلى النحو المتفق عليه في مؤتمر جنيف بشأن أفغانستان المعقود في يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وإذ تشير إلى الالتزام الطويل الأمد الذي أعلنه المجتمع الدولي تجاه أفغانستان، والذي أعيد تأكيده



في مؤتمر جنيف، بهدف مواصلة تعزيز تولى زمام الأمور والقيادة على الصعيد الوطني، مع أخذ الطابع المتغير لوجود المجتمع الدولي في الاعتبار،

وإذ تؤكد من جديد أيضا التزام المجتمع الدولي بمواصلة دعم تدريب قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وتجهيزها وتمويلها وتنمية قدراتها، بطرق تشمل ما اتفق عليه في إعلان مؤتمر قمة شيكاغو بشأن أفغانستان في عام ٢٠١٢، وفي الإعلانات الصادرة عن مؤتمرات قمة ويلز ووارسو وبروكسل بشأن أفغانستان، وتكرما منها لذكرى أفراد قوات الأمن الأفغانية والدولية الذين جادوا بأرواحهم، رجالا ونساء، في أثناء أداء واجبهم،

وإذ تكرر تأكيد الضرورة الملحة للتصدي للتحديات التي تواجه أفغانستان، وبخاصة الأنشطة الإرهابية أو المتطرفة العنيفة التي تتخذ من المنطقة قاعدة لها وتقوم بها حركة طالبان، بما في ذلك شبكة حقاني، فضلا عن تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وفروعه والجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة الأخرى والمجرمون، وتطوير المؤسسات الحكومية الأفغانية على عدة صعد منها الصعيد دون الوطني، وتعزيز سيادة القانون والعمليات الديمقراطية، ومكافحة الفساد، ومواصلة إصلاح قطاع العدالة، وتشجيع عملية السلام، دون المساس بتنفيذ التدابير التي نص عليها مجلس الأمن في قراراته ذات الصلة، وخصوصا القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ و ١٩٨٨ (٢٠١١) و ١٩٨٩ (٢٠١١) المؤرخين ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ و ٢٠٨٢ (٢٠١٢) و ٢٠٨٣ (٢٠١٢) المؤرخين ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٢١٦٠ (٢٠١٤) و ٢١٦١ (٢٠١٤) المؤرخين ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤ و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ٢٢٥٥ (٢٠١٥) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ٢٣٦٨ (٢٠١٧) المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٧، وتحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية بقيادة أفغانية، والعودة الآمنة الطوعية للأفغان اللاجئين والمشردين داخليا بطريقة منظمة تكفل كرامتهم، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتهم، وإرساء التسامح فيما بين الأديان وبين طوائف الدين الواحد، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ تعرب عن عميق قلقها إزاء استمرار ارتفاع مستوى العنف في أفغانستان، ولا سيما ارتفاع الخسائر في صفوف المدنيين، وإذ تدين بأقوى العبارات جميع الأنشطة الإرهابية وكافة الهجمات العنيفة، وإذ تذكر بأن حركة طالبان وتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وفروعه والجماعات الإرهابية والعنيفة المتطرفة الأخرى والجماعات المسلحة غير المشروعة تتحمل المسؤولية عن الغالبية العظمى من الخسائر في صفوف المدنيين في أفغانستان، وإذ تدعو إلى الامتثال إلى أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب الاقتضاء، بما في ذلك التزام جميع أطراف النزاع المسلح بأن تكفل احترام وحماية المدنيين والعاملين في المجالين الإنساني والطبي، وحماية مرافق المعونة والمرافق الإنسانية والطبية،

وإذ ترحب بالخطوات الشجاعة التي اتخذتها حكومة أفغانستان لتعزيز عملية السلام التي يقودها الأفغان ويمسكون بزمامها من خلال عملية كابل بشأن التعاون في مجال السلام والأمن، بما في ذلك من خلال عرض إجراء محادثات دون شروط مسبقة والوقف المؤقت لإطلاق النار في أثناء عيد الفطر، وإذ تهيئ بحركة طالبان أن تستجيب للدعوة إلى السلام التي وجهها الشعب الأفغاني والحكومة،

وإذ ترحب أيضا بالإنجازات التي حققتها حكومة الوحدة الوطنية في الإصلاحات السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية وفي إدارة عملية الانتقال، وإذ تشدد على ضرورة الحفاظ على الإنجازات السابقة، وإذ تحث على إجراء مزيد من التحسينات في هذا الصدد، وخاصة لمعالجة الفقر، وتقديم الخدمات، وتنشيط النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل، وزيادة الإيرادات المحلية، وتعزيز حقوق الإنسان، وبخاصة تمتع المرأة بهذه الحقوق تمتعا كاملا وعلى قدم المساواة، وحقوق الطفل وحقوق المنتمين للأقليات،

وإذ ترحب كذلك بإجراء الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الأمر الذي شكل خطوة هامة أخرى صوب توطيد الديمقراطية في البلد، وإذ تدين بأقوى العبارات جميع الأنشطة الإرهابية والهجمات العنيفة الرامية إلى عرقلة الانتخابات، وإذ تشيد في هذا الصدد، بشعب أفغانستان على ما أبداه من شجاعة وتصميم في تحدي الإرهاب وانعدام الأمن للمشاركة في تلك العملية على الصعيد الوطني، وبقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية على الطريقة الفعالة التي وفرت بها الأمن للانتخابات، وإذ تحث على إجراء مزيد من التحسينات التقنية والتشغيلية للعملية الانتخابية قبل الانتخابات الرئاسية في نيسان/أبريل ٢٠١٩،

وإذ تشدد على الدور المركزي والمحاييد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان، وإذ تعرب عن تقديرها ودعمها الوطيد لجميع الجهود التي يبذلها في هذا الصدد الأمين العام وممثله الخاص لأفغانستان، وإذ تعرب عن تقديرها أيضا للعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٤٠٥ (٢٠١٨)، وإذ تؤكد الدور الهام الذي تضطلع به البعثة سعيا إلى مواصلة تعزيز اتساق الجهود المدنية الدولية المبذولة وتنسيقها، استنادا إلى نهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة" واسترشادا بمبدأ توطيد تولي الأفغان زمام الأمور والقيادة،

وإذ تلاحظ الزيارة التي قام بها مجلس الأمن إلى كابل في الفترة من ١٢ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ بوصفها تأكيدا لدعم المجتمع الدولي المتواصل والثابت للسلام والأمن والاستقرار والرخاء في أفغانستان،

وإذ ترحب بتقارير الأمين العام وبما ورد فيها من توصيات^(١)،

١ - **تتعهد بمواصلة دعمها** لأفغانستان، حكومة وشعبا، في السعي، كعضو مسؤول في المجتمع الدولي، إلى إعادة بناء دولة مستقرة آمنة مكتفية ذاتيا من الناحية الاقتصادية خالية من الإرهاب والمخدرات، وإلى تعزيز أسس الديمقراطية الدستورية؛

٢ - **تشجع** جميع الشركاء على تقديم دعم بناء لبرنامج الإصلاح لحكومة أفغانستان، بما في ذلك كما هو متوخى في الإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان وإطار جنيف للمساءلة المتبادلة، لكفالة إحلال الرخاء والديمقراطية في أفغانستان، مع التركيز على تعزيز الضوابط والموازن المنصوص عليها في الدستور التي تكفل حقوق المواطنين وواجباتهم، وإجراء الإصلاح الهيكلي بما يتيح إقامة حكومة فعالة تخضع للمساءلة وقادرة على إحراز تقدم ملموس لصالح شعبها؛

(١) A/71/682-S/2016/1049 و A/71/826-S/2017/189 و A/71/932-S/2017/508 و A/72/392-S/2017/783 و A/73/374-S/2018/824.

- ٣ - **توييد** مواصلة حكومة أفغانستان الاضطلاع بجهود التعمير والتنمية وتزايد امتلاكها زمام تلك الجهود، وتؤكد الضرورة الماسة لتولي زمام الأمور والخضوع للمساءلة في جميع ميادين الحوكمة وتحسين القدرات المؤسسية، بما في ذلك القدرات المؤسسية على الصعيد دون الوطني، من أجل استخدام المعونة على نحو أكثر فعالية، وتشدد في هذا الصدد على أهمية الالتزامات المقدمة من المجتمع الدولي، وأهمية المجموعة الجديدة من المؤشرات الخاصة بإطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة، وفق ما تكرر تأكيده في البيان الصادر عن مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦؛
- ٤ - **ترحب** باعتماد إطار جنيف للمساءلة المتبادلة، على النحو الوارد في البيان الذي اعتمد في مؤتمر جنيف الدولي بشأن أفغانستان المعقود في يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، والذي يشدد على أهمية التنفيذ الفعال للالتزامات المتبادلة لحكومة أفغانستان والمجتمع الدولي على أساس المعاملة بالمثل؛
- ٥ - **تشدد** على أن الأخطار التي تهدد الاستقرار والتنمية في أفغانستان والمنطقة تتطلب توثيق التعاون وزيادة تنسيقه، فضلا عن زيادة الاتساق والتكامل في النهج المتبع بين بلدان المنطقة والمجتمع الدولي، لتحقيق السلام والأمن والازدهار والتنمية المستدامة للبلد على المدى الطويل، وتشدد في هذا الصدد على مكانة أفغانستان كمنبر لهذا التعاون الدولي؛

الأمن

- ٦ - **تنوه** بالتزام المجتمع الدولي بدعم تدريب وتجهيز وتمويل وتنمية قدرات قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية طوال عقد التحول، على النحو المتفق عليه في إعلان مؤتمر قمة شيكاغو بشأن أفغانستان في عام ٢٠١٢ وفي إعلان مؤتمر قمة ويلز بشأن أفغانستان في عام ٢٠١٤ وإعلان مؤتمر قمة وارسو بشأن أفغانستان في عام ٢٠١٦ وإعلان مؤتمر قمة بروكسل بشأن أفغانستان في عام ٢٠١٨، بما في ذلك من خلال بعثة الدعم الوطني، التي رحب بها مجلس الأمن في قراره (٢٠١٤)؛
- ٧ - **ترحب** بالتعهدات والالتزامات المعلنة في مؤتمر قمة وارسو، الذي عقدته منظمة حلف شمال الأطلسي في يومي ٨ و ٩ تموز/يوليه ٢٠١٦، وحسبما تم تعميده في مؤتمر قمة بروكسل المعقود في يومي ١١ و ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٨، بشأن مواصلة المساهمات الوطنية المقدمة لتمويل قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية حتى نهاية عام ٢٠٢٤ وتمويل بعثة الدعم الوطني والاستمرار في توفير التدريب وتقديم المشورة والمساعدة إلى المؤسسات الأمنية الأفغانية، بما في ذلك جهاز الشرطة والقوات الجوية وقوات العمليات الخاصة؛
- ٨ - **تحيط علما** بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٧ استراتيجيتها لأفغانستان واعتماد الاتحاد الأوروبي استراتيجيته بشأن أفغانستان بوصفهما عنصرين هامين في دعم المجتمع الدولي المتواصل لأمن أفغانستان وتنميتها واستقرارها؛
- ٩ - **تكدر مرة أخرى الإعراب عن بالغ قلقها** إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان، وتؤكد ضرورة مواصلة التصدي للخطر الذي يهدد أمن أفغانستان واستقرارها على أيدي الجماعات المتطرفة العنيفة وغيرها من الجماعات المسلحة غير المشروعة والعناصر الإجرامية التي تتخذ من المنطقة قاعدة لها، بما في ذلك الضالعون في تجارة المخدرات، وتعرب عن القلق إزاء التهديد الخطير الذي يشكله وجود

المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتكرر في هذا الصدد دعوتها إلى التنفيذ الكامل والجاد للتدابير والإجراءات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الصدد، ولا سيما القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٠٨٢ (٢٠١٢) و ٢٠٨٣ (٢٠١٢) و ٢١٦٠ (٢٠١٤) و ٢١٦١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) و ٢٢٥٥ (٢٠١٥) و ٢٣٦٨ (٢٠١٧)، وتدعو جميع الدول إلى تعزيز تعاونها على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل النهوض بتبادل المعلومات ومراقبة الحدود وإنفاذ القانون والعدالة الجنائية، سعياً إلى تحسين التصدي للخطر الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب والعائدون من هؤلاء المقاتلين في أفغانستان والمنطقة؛

١٠ - **تعرب عن بالغ قلقها** إزاء وجود التنظيمات الإرهابية، ولا سيما تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وفروعه وما يرتكبه من أعمال وحشية، من بينها قتل المواطنين الأفغان، والمحاولات المؤسفة لتقويض العلاقات بين المجتمعات المحلية، وتشيد بالتقدم الذي أحرزته حكومة أفغانستان في محاربة هذه التهديدات في البلد، وتؤكد دعمها للجهود المستمرة في هذا الصدد، وتدعو إلى تعزيز التعاون الإقليمي في مكافحة هذه الجماعات؛

١١ - **تدين بأشد العبارات** جميع الأعمال غير المشروعة المتمثلة في العنف والتخويف والهجمات، بما في ذلك الهجمات بالعبوات الناسفة اليدوية الصنع والهجمات الانتحارية والاختطافات، بما فيها اغتيال الشخصيات العامة، وعمليات الاختطاف والهجمات العشوائية ضد المدنيين وعمليات القتل والهجمات ضد الأفراد وجماعات وسائط الإعلام وهيئات المجتمع المنخرطة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان المعترف بها دولياً والهجمات ضد العاملين في المجال الطبي ومجال تقديم المساعدة الإنسانية والممتلكات المدنية، بما فيها المدارس والمستشفيات، واستهداف القوات الأفغانية والدولية، مما يتسبب في الإضرار بالجهود المبذولة لإرساء الاستقرار والتنمية في أفغانستان، وتدين أيضاً لجوء حركة طالبان، بما فيها شبكة حقاني، وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات الإرهابية والعنيفة المتطرفة والجماعات المسلحة غير المشروعة إلى استخدام المدنيين دروعاً بشرية، وهجمات حركة طالبان، وأفعال الإرهابيين الدوليين؛

١٢ - **تؤكد** ضرورة أن تواصل حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي العمل معاً بشكل وثيق وتحسين التنسيق في مجال التصدي لهذه الأفعال التي تهدد السلام والاستقرار في أفغانستان والعملية الديمقراطية، والإنجازات التي تحققت بفضل المكاسب الإنمائية وعملية التنمية في أفغانستان وإمكانية الاستمرار في تفعيل تلك المكاسب وتنفيذ تلك العملية، وكذلك تدابير المعونة الإنسانية، وتعترف بإنجازات قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في هذا الخصوص، وتهيب بجميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المجاورة، أن تحرم هذه الجماعات من أي شكل من أشكال الملاذ الآمن وحرية القيام بعمليات، والتحرك والتجنيد والدعم المالي أو المادي أو السياسي، الذي يهدد نظام الدولة والسلام والأمن الإقليميين؛

١٣ - **تدين بأشد العبارات** الهجوم الإرهابي البشع والجبان الذي وقع في كابل في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ مستهدفاً تجمعا لعلماء الدين، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٥٥ شخصا وجرح أكثر من ٨٠، وغيره من الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء أفغانستان التي أودت بحياة أفغان من المرشحين البرلمانيين والمسؤولين الحكوميين وكبار ضباط الجيش والشرطة والأمن والمدنيين، بمن فيهم نساء وأطفال، وحياتة أفراد من الموظفين الدبلوماسيين والأقليات الدينية؛

١٤ - **ترحب** بتولي قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية المسؤولية الرئيسية الكاملة عن الأمن، وتثني على ما أبدته من صلابة وشجاعة في هذا الخصوص، وتهيب بالمجتمع الدولي تقديم الدعم الضروري الكفيل بتعزيز الأمن، بما يشمل النظام العام وإنفاذ القانون وأمن حدود أفغانستان والحفاظ على الحقوق الدستورية للمواطنين الأفغان ومواصلة تقديم الدعم بتوفير التدريب والمعدات لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية والإسهام في تمويلها كي تضطلع بمهمة إحلال الأمن في بلدها ومحاربة الإرهاب، وتؤكد أهمية الإعلانات الصادرة عن مؤتمرات قمة شيكاغو وويلز ووارسو وبروكسل بشأن أفغانستان وغيرها من الاتفاقات المبرمة مع الشركاء الإقليميين والدوليين في هذا الصدد؛

١٥ - **ترحب أيضا** في هذا الصدد بوجود بعثة الدعم الوطيد، وتعرب عن تقديرها للدول الأعضاء لمساهمتها بالأفراد والمعدات وغير ذلك من الموارد في البعثة، وعن تقديرها للدعم المقدم إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية من كافة الشركاء الدوليين، ولا سيما من منظمة حلف شمال الأطلسي من خلال بعثتها القتالية السابقة وبعثتها غير القتالية الحالية في أفغانستان، وكذلك برامج التدريب الثنائية الأخرى، وتشجع على مواصلة التنسيق عند الاقتضاء؛

١٦ - **ترحب كذلك** بالالتزام المقدم من حكومة أفغانستان بأن تستمر، سعيا إلى كفالة الاستقرار وتهيئة الظروف الكفيلة بإرساء سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان للجميع بصورة فعالة، بما في ذلك تمتع النساء بهذه الحقوق تمتعا كاملا وعلى قدم المساواة، في إصلاحها لقطاع الأمن من خلال زيادة الفعالية والخضوع للمساءلة في عمليات توفير الأمن وإدارة قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية والرقابة عليها، وترحب في هذا الصدد بالتقدم الجاري إحرازه في المؤسسات الأمنية الوطنية الأفغانية على النحو المعروض في مؤتمر جنيف، وتعترف بأهمية مواصلة تنفيذ استراتيجية الشرطة الوطنية الأفغانية ورؤية السنوات العشر التي طرحتها وزارة الداخلية، وتعرب عن تقديرها للدول الأعضاء على ما قدمته من دعم إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية؛

١٧ - **تشير** إلى أن التعاون الأمني الإقليمي يؤدي دورا رئيسيا في الحفاظ على الاستقرار في أفغانستان والمنطقة، وترحب بالتقدم الذي حققته أفغانستان والشركاء الإقليميون في هذا الصدد، وتدعو إلى بذل مزيد من الجهود من جانب أفغانستان والشركاء الإقليميين والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك منظمة شنغهاي للتعاون، من أجل تعزيز الشراكة والتعاون فيما بينها، وتحيط علما بالاجتماع الثامن عشر لمجلس رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون المعقود في كينغداو، الصين، في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، والذي يتصل بأفغانستان أيضا، وتحيط علما، في هذا الصدد، بالاجتماع الذي عقده فريق الاتصال المعني بأفغانستان التابع لمنظمة شانغهاي للتعاون في بيجين في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٨؛

١٨ - **لا يزال يساورها بالغ القلق** إزاء استمرار المشكلة الناجمة عن وجود الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب، وترحب بالإنجازات التي تحققت حتى الآن في تنفيذ برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان، الذي يهدف إلى جعل أفغانستان بلدا خاليا من الألغام بحلول عام ٢٠٢٣، وتؤكد أهمية مواصلة تقديم المساعدة الدولية، وتشجع حكومة أفغانستان على أن تواصل، بدعم من الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة المعنية، جهودها الرامية إلى الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام^(٢)،

وتعرب عن القلق إزاء لجوء حركة طالبان إلى استخدام العبوات الناسفة اليدوية الصنع ضد المدنيين وقوات الأمن الأفغانية، وتلاحظ الحاجة إلى تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات، سواء فيما بين الدول الأعضاء أو مع القطاع الخاص، من أجل منع تدفق مكونات العبوات الناسفة اليدوية الصنع إلى حركة طالبان؛

السلام والمصالحة

١٩ - **تسَلَّم** بأن عملية سلام شامل يقودها أفغان ويمسكون بزمام أمرها بدعم من جهات فاعلة إقليمية، في باكستان على وجه الخصوص، وبدعم من المجتمع الدولي، هي أمر ضروري لتحقيق السلام والاستقرار على المدى البعيد في أفغانستان، وتعيد تأكيد التزامها القوي بدعم حكومة أفغانستان في الجهود التي تبذلها في هذا الصدد، وبأنه لكي ينجح أي حل سياسي، فيجب أن يضمن نبذ العنف وقطع جميع الصلات بالإرهاب الدولي، وحماية حقوق الإنسان للجميع، بما يشمل النساء والأطفال والأشخاص المنتمين إلى الأقليات، وفقا للقانون الدولي وعلى النحو المكرس في دستور أفغانستان، من أجل بناء أفغانستان التي تنعم بالسلام، وأن يراعى على نحو تام تنفيذ التدابير والإجراءات التي حددها مجلس الأمن في قراراته ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١) و ٢٠٨٢ (٢٠١٢) و ٢١٦٠ (٢٠١٤) و ٢٢٥٥ (٢٠١٥) وقرارات المجلس الأخرى المتخذة في هذا الصدد، وتهيب بجميع الدول المعنية، ولا سيما البلدان المجاورة والمنظمات الدولية، أن تواصل القيام بدورها في عملية السلام الجارية التي يقودها الأفغان ويمسكون بزمام أمرها، وتسلم بما تخلفه الهجمات الإرهابية من أثر في الشعب الأفغاني، مع التأكيد على أن تلك الأعمال لا ينبغي أن تعوق الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية؛

٢٠ - **ترحب** بالعرض الذي تقدمت به حكومة أفغانستان لبدء مفاوضات مباشرة في إطار خطة السلام الشامل والعرض المقدم إلى حركة طالبان لإجراء محادثات دون شروط مسبقة في الاجتماع الثاني لعملية كابل بشأن التعاون في مجال السلام والأمن في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، وتهيب بحركة طالبان أن تقبل هذا العرض دون أي شروط مسبقة ودون تهديد بالعنف، بهدف الاتفاق على تسوية سياسية نهائية تفضي إلى سلام مستدام لشعب أفغانستان؛

٢١ - **ترحب أيضا** بوقف إطلاق النار المؤقت والجزئي الذي أعلنته على نحو منفصل كل من حكومة أفغانستان وحركة طالبان، لفترة نهاية شهر رمضان وعطلة عيد الفطر، وتعرب عن خيبة أملها الشديدة لأن حركة طالبان لم توافق على عرض الحكومة بتمديدتهما أو تكرارهما، وتحث حركة طالبان على الاستجابة للدعوة إلى السلام التي وجهها الشعب الأفغاني؛

٢٢ - **تشجع** أفغانستان وباكستان على تعزيز العلاقة بينهما على نحو يمكن أن يؤدي إلى التعاون على مكافحة الإرهاب بفعالية والمضي قدما بعملية السلام التي يقودها الأفغان ويمسكون بزمام أمرها، وتحيط علما، في هذا الصدد، بإبرام خطة العمل الأفغانية الباكستانية للسلام والتضامن باعتبارها آلية هامة للتعاون، وتشدد على أهمية التنفيذ الفعال للالتزامات التي تم التعهد بها؛

٢٣ - **تشير** إلى أن النساء يؤدين دورا حيويا في عملية السلام، حسب ما سلّم به مجلس الأمن في قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وفي القرارات المتخذة في هذا الصدد بما في ذلك القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وترحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة أفغانستان في تنفيذ خطة عملها الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، وتسلم في هذا الصدد بتزايد دور المرأة في عملية السلام، على نحو ما يتجلى من تمثيلها في المجلس الأعلى للسلام ولجانته

وأماناته على صعيد المقاطعات، وكذلك إسهامها في وضع استراتيجية أفغانستان للسلام والمصالحة، على نحو ما يعكسه تقرير الأمين العام^(٣)، وتؤيد بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد، وتشجع حكومة أفغانستان على مواصلة دعم المشاركة النشطة للمرأة في عملية السلام؛

٢٤ - **تلهوك** أنه لا يوجد حل عسكري صرف لضمان استقرار أفغانستان، وترحب بعملية السلام التي يقودها الأفغان ويمسكون بزمام أمرها، على النحو المفصل في عملية كابل بشأن التعاون في مجال السلام والأمن، باعتبارها منبرا رئيسيا ووسيلة تقودها حكومة أفغانستان لتوجيه جهود السلام، وتلاحظ أعمال فريق التنسيق الرباعي وفريق الاتصال الدولي المعني بأفغانستان ومشاورات حوار طشقند وصيغة موسكو للمشاورات بغية تعزيز الجهود التي يقودها الأفغان ويمسكون بزمامها، من أجل عقد محادثات سلام مباشرة ومبكرة بين حكومة أفغانستان وممثلي جماعات طالبان المأذون لهم، وتهيب بجميع شركاء أفغانستان الإقليميين والدوليين مواصلة جهودهم، إدراكا منها أن النجاح لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التنسيق الموحد والوثيق للجهود التي تتولى قيادتها حكومة أفغانستان وتمسك بزمام أمرها؛

الديمقراطية

٢٥ - **تشلدو** على أهمية عمل جميع الأطراف في أفغانستان يدا واحدة من أجل مستقبل ينعم في ظلّه شعب أفغانستان كله بالوحدة والسلام والديمقراطية والازدهار؛

٢٦ - **تششير** إلى التزام حكومة أفغانستان بتحسين العملية الانتخابية في أفغانستان، وترحب بالانتخابات البرلمانية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وتثني على مشاركة وشجاعة الملايين من الأفغان، بمن فيهم المرأة كناخبة ومرشحة، وتدين بأشد العبارات جميع الأنشطة الإرهابية والهجمات العنيفة الرامية إلى عرقلة الانتخابات، وتكرر تأكيد أهمية دور المؤسسات الانتخابية الأفغانية المستقلة في الحفاظ على نزاهة العملية الانتخابية، وتدعو جميع أصحاب المصلحة إلى مواصلة الحوار مع المؤسسات الانتخابية بصبر واحترام وإلى توجيه الشكاوى عن طريق الآليات الدستورية القائمة بما يتسق مع القوانين الانتخابية لأفغانستان ودستورها، وتدعو أيضا حكومة أفغانستان ومؤسساتها، بما في ذلك اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية، إلى ضمان أن تكون الانتخابات الرئاسية المقبلة والانتخابات الأخرى المتوخاة في عام ٢٠١٩ ذات مصداقية، وشاملة للجميع، ومنصفة وحرّة، ومأمونة، وشفافة من خلال مواصلة تنفيذ الإصلاحات الانتخابية اللازمة وإجراء المزيد من التحسينات التقنية والتشغيلية لتعزيز الثقة، بما في ذلك تحديث قواعد بيانات تسجيل الناخبين؛

٢٧ - **ترحب** بتعزيز الحوار الشامل والواسع النطاق بشأن الانتقال السياسي نحو تعزيز وحدة الشعب الأفغاني وتشدد على أهميته في توطيد الديمقراطية والاستقرار السياسي الأفغاني؛

٢٨ - **تلهعو** حكومة أفغانستان إلى أن تواصل على نحو فعال إصلاح قطاع الإدارة العامة من أجل أعمال سيادة القانون وضمن الحكم الرشيد والمساءلة، وترحب بالالتزامات التي أخذتها الحكومة على عاتقها وبما بذلته من جهود وأحرزته من تقدم في هذا الصدد؛

سيادة القانون وحقوق الإنسان والحكم الرشيد

٢٩ - **تشدد** على أن سيادة القانون وحقوق الإنسان والحكم الرشيد تشكل الأساس اللازم لتحقيق الاستقرار والازدهار في أفغانستان؛

٣٠ - **تشير** إلى أن الدستور يضمن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفغان، دون تمييز من أي نوع، وتؤكد ضرورة تنفيذ أحكام الدستور الأفغاني المتعلقة بحقوق الإنسان تنفيذًا تامًا، ووفقًا للالتزامات التي يقتضيها القانون الدولي الواجب التطبيق، وبخاصة الالتزامات المتعلقة بتمتع المرأة والطفل بحقوق الإنسان تمتعًا كاملاً، وتقر بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في هذا الصدد؛

٣١ - **تنوه** بعضوية أفغانستان في مجلس حقوق الإنسان، وترحب بالالتزام والمسؤولية الواقعية عليها في العمل على صون حقوق الإنسان وتعزيزها على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، في إطار الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة التي هي طرف فيها؛

٣٢ - **تكثّر الإعراب عن قلقها** إزاء الآثار المدمرة لأعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان، بما في ذلك شبكة حقاني، وتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وفروعه والجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة الأخرى وغيرها من الجماعات المسلحة غير المشروعة والعناصر الإجرامية ضد الأشخاص، بمن فيهم المنتسبون إلى أقليات عرقية ودينية، والتي تعرقل التمتع بحقوق الإنسان وقدرة الحكومة على كفالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفغان، وتؤكد ضرورة مواصلة تعزيز التسامح وضرورة كفالة احترام الحق في حرية التعبير والحق في حرية الفكر أو الضمير أو الدين أو المعتقد، على النحو المكرس في الدستور الأفغاني والمواثيق الدولية التي تلتزم بها أفغانستان؛

٣٣ - **تشدد** على ضرورة التحقيق في الادعاءات بوقوع انتهاكات في الحاضر والماضي، وتؤكد أهمية تيسير توفير وسائل إنصاف كافية وفعالة للضحايا، وتقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة ووفقًا للقانون الوطني والدولي؛

٣٤ - **تدعو** إلى تنفيذ القانون المتعلق بوسائل الإعلام على نحو تام، وتلاحظ مع القلق في الوقت ذاته استمرار تعرض الصحفيين الأفغان لأعمال التخويف والعنف، مثل حالات اختطاف صحفيين، بل وقتلهم، على يد جماعات إرهابية ومتطرفة عنيفة وإجرامية، وتدين ذلك، وتحث السلطات الأفغانية على التحقيق في المضايقات والاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيون وتقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة، وترحب في هذا الصدد بإصدار المرسوم الرئاسي المؤرخ ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ بشأن تحسين تنفيذ القوانين المتعلقة بوسائل الإعلام لتعزيز حرية التعبير وضمان الوصول إلى المعلومات وإنشاء صندوق لدعم الصحفيين، بهدف مساعدة الأسر المنكوبة للصحفيين والمراسلين؛

٣٥ - **تكثّر تأكيد** التزامها والتزام حكومة أفغانستان الراسخين بتفعيل مشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة في جميع مجالات الحياة في أفغانستان، وتشيد بما تحقّقه الحكومة من إنجازات وما تبذله من جهود سعياً إلى مكافحة التمييز وحماية المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل وتشجيعها بما يتماشى مع التزاماتها الدولية بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(٤) وعملاً

بالدستور الأفغاني، وخطة العمل الوطنية للمرأة في أفغانستان، وخطة العمل الوطنية الأفغانية بشأن المرأة والسلام والأمن، وقانون القضاء على العنف ضد المرأة، والاستراتيجية الوطنية لمنع العنف ضد المرأة، وترحب بالتدابير التي اتخذت مؤخرًا لحماية تمتع النساء والفتيات تمتعا كاملا وعلى قدم المساواة بحقوق الإنسان، بما في ذلك إنشاء منصب رفيع المستوى معني بالقضاء على العنف ضد المرأة في مكتب المدعي العام، وتعيين ٤٤ مدعية عامة في ٢٥ مقاطعة؛

٣٦ - **تؤكد** ضرورة كفالة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأطفال في أفغانستان، وتذكر بالحاجة إلى أن تنفذ جميع الدول الأطراف على نحو تام اتفاقية حقوق الطفل^(٥)، وبروتوكولها الاختياري المتعلق ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية^(٦)، وبروتوكولها الاختياري المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة^(٧)، وقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ وجميع القرارات اللاحقة الأخرى المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، وقراري المجلس ١٩٩٨ (٢٠١١) المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠١١ و ٢٢٨٦ (٢٠١٦) المؤرخ ٣ أيار/مايو ٢٠١٦ بشأن الهجمات على المدارس والمستشفيات، وبخاصة تلك التي تشنها الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة والإجرامية، وتثني على حكومة أفغانستان لاستحداث تشريع يحظر تجنيد واستخدام الأطفال، وإنشاء وحدات محلية لحماية الطفل، وترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل من أجل منع تجنيد القصر، الموقّعة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ ومرفقها المتعلق بالأطفال المرتبطين بقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، وفي تنفيذ خريطة الطريق نحو الامتثال، وبتوقيع سياسة حماية الطفل في عام ٢٠١٧ لحماية الأطفال من آثار النزاع المسلح؛

٣٧ - **تشير** إلى قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ٢٤١٩ (٢٠١٨) المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨ بشأن الشباب والسلام والأمن، اللذين يؤكد فيهما المجلس من جديد الدور الهام الذي يمكن أن يضطلع به الشباب في منع نشوب النزاعات وحلها، وترحب بتعيين أول ممثل للشباب لأفغانستان لدى الأمم المتحدة، وتووه في هذا الشأن بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان لتعزيز تمثيل الشباب من أجل منع نشوب النزاعات وحلها، وتشجع على مواصلة بذل الجهود في هذا الصدد؛

٣٨ - **تكثّر الإعراب عن تقديرها** للالتزام بمكافحة الفساد الذي أخذته حكومة أفغانستان على عاتقها، وترحب في هذا الصدد بإنشاء المجلس الوطني الأعلى المعني بسيادة القانون ومكافحة الفساد، ومركز العدالة لمكافحة الفساد، واللجنة الوطنية للمشتريات، واعتماد الاستراتيجية الوطنية لأفغانستان لمكافحة الفساد في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وإصدار قانون العقوبات المنقح وقانون مكافحة الفساد لعام ٢٠١٨ ووضع خطط العمل لمكافحة الفساد في صيغتها النهائية لمختلف الوزارات باعتبارها تدابير اتخذتها الحكومة لتنفيذ برنامجها الإصلاحية الشامل، وتعزيز الحوكمة وتحقيق إدارة أكثر فعالية ومساءلة وشفافية على صعيد الحكومة الوطنية وحكومات المقاطعات والحكومات المحلية، وتحيط علما في هذا الصدد بالتقدم المحرز حتى الآن قياسا على المعالم المرجعية لخطتها للإصلاح الشامل التي عُرضت وأقرت في مؤتمر جنيف بشأن أفغانستان وكذلك في اجتماع كبار المسؤولين الثالث،

(٥) المرجع نفسه، المجلد ١٥٧٧، الرقم ٢٧٥٣١.

(٦) المرجع نفسه، المجلد ٢١٧١، الرقم ٢٧٥٣١.

(٧) المرجع نفسه، المجلد ٢١٧٣، الرقم ٢٧٥٣١.

وتحث الحكومة على مواصلة اتخاذ إجراءات حاسمة وعلى تعجيل التنفيذ من أجل زيادة الفعالية والمساءلة والشفافية في الإدارة، على صعيد الحكومة الوطنية وحكومات المقاطعات والحكومات المحلية؛

٣٩ - تهيب بالمجتمع الدولي دعم الجهود التي تبذلها أفغانستان في هذا الصدد من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بالحكومة؛

مكافحة المخدرات

٤٠ - ترحب بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في مجال مكافحة إنتاج المخدرات في أفغانستان، وتحيط علماً بتقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المعنون *الاستقصائية للأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٨: الزراعة والإنتاج الصادر في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨*، والذي يشير في جملة أمور إلى حدوث انخفاض كبير في إنتاج المخدرات وزراعتها، ويعزى ذلك جزئياً إلى الجفاف الذي تعاني منه أفغانستان، وتلاحظ أن المناطق المزروعة لا تزال في مستويات عالية، وتؤكد ضرورة أن تبذل الحكومة مزيداً من الجهود المشتركة والمنسقة والحازمة، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والجهات الفاعلة على الصعيدين الدولي والإقليمي، في حدود المسؤوليات المناطة بكل منها، وتشجع التعاون الدولي والإقليمي مع أفغانستان في جهودها المتواصلة من أجل التصدي لإنتاج المخدرات والاتجار بها؛

٤١ - تؤكد أهمية اتباع نهج شامل ومتوازن في التصدي لمشكلة المخدرات في أفغانستان وأنه لكي يكون هذا النهج فعالاً فلا بد من إدماجه في السياق الأوسع نطاقاً للجهود المبذولة في مجالات الأمن والحكومة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخصوصاً في المناطق الريفية، بما في ذلك وضع برامج بديلة محسنة لكسب الرزق؛

٤٢ - تلاحظ ببالغ القلق الترابط القوي القائم بين تجارة المخدرات والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان، بما في ذلك شبكة حقاني، وتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وفروعه والجماعات الإرهابية والعنيفة والمتطرفة والجماعات الإجرامية الأخرى، التي تشكل خطراً جسيماً يهدد الأمن وسيادة القانون والتنمية في أفغانستان والمنطقة، وتؤكد أهمية تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الصدد على نحو تام، بما في ذلك القراران ٢٢٥٥ (٢٠١٥) و ٢٣٦٨ (٢٠١٧)؛ وتشدد في هذا الصدد على ضرورة مواصلة اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٨٨ (٢٠١١) واللجنة العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) إيلاء الاهتمام للروابط بين العائدات المتأتية من الجريمة المنظمة، في جملة أمور أخرى، وإنتاج المخدرات وسلائفها الكيميائية والاتجار بها على نحو غير مشروع وتمويل كل من حركة طالبان، بما في ذلك شبكة حقاني، وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات؛

٤٣ - تهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة حكومة أفغانستان في استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات وخطة عملها الوطنية لمكافحة المخدرات؛ وتدعو إلى بذل الجهود للقضاء على زراعة المخدرات غير المشروعة وإنتاجها والاتجار بها واستهلاكها، وزيادة دعم وكالات إنفاذ القانون والعدالة الجنائية في أفغانستان، والتنمية الزراعية والريفية، من أجل إيجاد سبل بديلة ومحسنة يستعين بها المزارعون لكسب الرزق ودعم الحد من الطلب، وزيادة الوعي العام بمسائل مكافحة المخدرات، وبناء قدرات مؤسسات مكافحة المخدرات ومراكز رعاية مدمني المخدرات ومعالجتهم، وتكرر دعوتها للمجتمع الدولي إلى

أن يعمل على تمويل مكافحة المخدرات من خلال حكومة أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وسائر المنظمات والآليات المعنية، قدر الإمكان، وتلاحظ أن مشكلة إنتاج المخدرات وزراعتها والاتجار بها واستهلاكها، وكذلك مشكلة السلاف، ينبغي أن تعالج على أساس مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي، وترحب بالمشاريع والأنشطة الدولية والإقليمية ذات الصلة، بما فيها المشاريع والأنشطة التي تضطلع بها أفغانستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية في إطار المبادرة الثلاثية الهادفة إلى مكافحة المخدرات، ومبادرة ميثاق باريس^(٨)، وتؤيد تلك المشاريع والأنشطة؛

التنمية الاجتماعية والاقتصادية

٤٤ - **تلاحظ** موقع أفغانستان بوصفها من الدول الأوائل التي حققت تحسينات في تقرير البنك الدولي بشأن ممارسة الأعمال التجارية لعام ٢٠١٩ وأعمال حكومة أفغانستان لتنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تحسين الإطار التنظيمي للأعمال التجارية؛

٤٥ - **ترحب** بالإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان الذي يحدد الأولويات السياسية الاستراتيجية لأفغانستان الرامية إلى تحقيق الاعتماد على الذات، ويعرض خمسة برامج وطنية جديدة ذات أولوية تتعلق بميثاق للمواطنين، وتمكين المرأة اقتصادياً، والتنمية الحضرية، والزراعة الشاملة، والهياكل الأساسية الوطنية، وتستهدف تحسين الظروف من أجل النهوض بالتنمية المستدامة والاستقرار؛

٤٦ - **تعهد التزامها** بتقديم الدعم على المدى الطويل لأجل التنمية الاقتصادية لأفغانستان على أساس مبدأ المساواة المتبادلة على نحو ما يرد في إطار جنيف للمساءلة المتبادلة، وتناشد على وجه الاستعجال جميع الدول ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، أن تواصل تزويد أفغانستان بكل ما يمكن ويلزم من المساعدة الإنسانية والمالية والتقنية والمادية، والمساعدة اللازمة للإنعاش والتعمير والتنمية والتعليم، بالتنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان ووفقاً للإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان والبرامج الوطنية ذات الأولوية الواردة فيه، وتشدد على الأهمية البالغة للتنفيذ المستمر والمتتالي للمراحل لبرنامج الإصلاح والبرامج الوطنية ذات الأولوية وأهداف التنمية والحوكمة المتفق عليها في إطار جنيف للمساءلة المتبادلة؛

٤٧ - **تسلم** بالتطور الكبير والتقدم الملحوظ اللذين حققتهما أفغانستان في ظل اطراد الدعم المقدم من المجتمع الدولي في السنوات الماضية، وتعرب عن تأييدها لإعادة تأكيد وتوطيد الشراكة بين أفغانستان والمجتمع الدولي، في منتصف عقد التحول (٢٠١٥-٢٠٢٤) الذي ستوطد خلاله أفغانستان سيادتها من خلال تعزيز إقامة دولة تتوفر لها مقومات البقاء وتؤدي كامل مهامها خدمة لشعبها، وتحث حكومة أفغانستان على إشراك جميع عناصر المجتمع الأفغاني، وبخاصة المرأة، في وضع برامج الإغاثة والتأهيل والإنعاش والتعمير وتنفيذها، وترحب بعرض حكومة أفغانستان للبرنامج الوطني ذي الأولوية لتمكين المرأة اقتصادياً وتشجع تنفيذه المستمر، وترحب بإطلاق خطة تمكين المرأة اقتصادياً في آذار/مارس ٢٠١٧ وإنشاء وحدة تنسيق البرنامج الوطني ذي الأولوية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وشؤون الشهداء والمعوقين بوصفها تدابير هامة لتنفيذ البرنامج الوطني ذي الأولوية لتمكين المرأة اقتصادياً؛

(٨) نظر S/2003/641، المرفق.

٤٨ - **ترحب** بالتقدم المطرد المحرز في تنفيذ إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة والالتزام بمواصلة الإصلاحات على النحو المتفق بشأنه في إطار جنيف للمساءلة المتبادلة وآلية الرصد المنصوص عليها فيه، الذي أعادت فيه حكومة أفغانستان تأكيد التزامها بتعزيز الحوكمة في ظل احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والتقييد بالدستور الأفغاني، واعتبرت أن ذلك الالتزام جزء لا يتجزأ من النمو المطرد والتنمية الاقتصادية، والتزم فيه المجتمع الدولي بتحسين الكفاءة في تقديم المعونة الإنمائية عن طريق موازنة المساعدة مع البرامج الأفغانية الوطنية ذات الأولوية، وتقديم المساعدة عن طريق الميزانية الوطنية للحكومة، حسبما يرد في إعلان طوكيو^(٩) وعلى نحو ما أعيد تأكيده في البيان الصادر عن مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان والمؤشرات الجديدة لإطار جنيف للمساءلة المتبادلة؛

٤٩ - **تفتني** على حكومة أفغانستان لقيامها بتوفيق استراتيجيتها الإنمائية الجديدة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١٠)، وتحث المجتمع الدولي على مساعدة الحكومة في إنجاز ما لم تكمل إنجازها من الأهداف الإنمائية للألفية وفي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

٥٠ - **تفتني أيضا** على حكومة أفغانستان لقيامها بتحسين شفافية الميزانية ولجهودها المبذولة من أجل تحقيق الاستدامة المالية، وتلاحظ ما يحمله المستقبل من تحديات، وتحث على مواصلة بذل الجهود الكفيلة ببلوغ الأهداف المحددة فيما يتعلق بالإيرادات؛

٥١ - **تسلم** بضرورة زيادة تحسين ظروف معيشة الشعب الأفغاني، وتشدد على ضرورة تعزيز ودعم تنمية قدرة حكومة أفغانستان على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات وعلى الصعيد المحلي، وبخاصة خدمات التعليم والصحة العامة؛

٥٢ - **تكرر تأكيد** ضرورة توفير المرافق التعليمية والصحية في جميع أنحاء البلد للأطفال الأفغان، وخصوصا للفتيات الأفغانيات، وترحب بالتقدم المحرز في قطاع التعليم العام؛

٥٣ - **تلاحظ مع القلق** الجفاف الحاد الذي تعاني منه أفغانستان، ووجود ٣,٣ ملايين أفغاني يواجهون انعدام الأمن الغذائي على مستوى حالات الطوارئ وأكثر من ٢٢٠ ٠٠٠ من الأفغان المشردين من ديارهم، وتحث المجتمع الدولي على توفير الدعم اللازم والعمل مع حكومة أفغانستان والمنظمات الإنسانية على الاستجابة بفعالية للاحتياجات المرتبطة بالجفاف المحددة في خطة الاستجابة الإنسانية لأفغانستان، دون إبطاء، قبل حلول فصل الشتاء؛

٥٤ - **تؤكد** الحاجة الملحة إلى التصدي لآثار تغير المناخ في أفغانستان، وتشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات محلية ودون وطنية وإقليمية ودولية لتعزيز الجهود الرامية إلى بناء القدرة على الصمود، ولا سيما بالنسبة لأشد الفئات ضعفا، من خلال الاستثمار في القدرة على الصمود، بما في ذلك الحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز استراتيجيات التكيف وتحسين عمليات تقييم المخاطر المشتركة واستراتيجيات إدارة المخاطر، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر في البلد لرصد التغيرات البيئية، من أجل خفض آثار الكوارث الطبيعية وكلفتها؛

(٩) A/66/867-S/2012/532، المرفق الأول.

(١٠) القرار ١/٧٠.

اللاجئون

٥٥ - **تعرب عن تقديرها** للحكومات التي لا تزال تستضيف لاجئين أفغانا، وخصوصا باكستان وجمهورية إيران الإسلامية، وتعترف في الوقت ذاته بالعبء الضخم الذي تحمّله حتى الآن في هذا الصدد، وتطلب إلى المجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم بسخاء، وتطلب إلى المنظمات الدولية المعنية، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، مواصلة العمل بشكل وثيق مع أفغانستان والبلدان التي تستضيف لاجئين أفغانا بهدف تيسير عودتهم الطوعية والأمنة والكرامة والمستدامة وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم؛

٥٦ - **ترحب** بنتائج الجزء الرفيع المستوى المخصص لمشكلة اللاجئين الأفغان من الدورة السادسة والستين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين^(١١)، وتشدد على أهمية استراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان لدعم العودة الطوعية وإعادة الإدماج على نحو مستدام وتقديم المساعدة للبلدان المضيفة، وتتطلع إلى مواصلة تنفيذ البيان المشترك الصادر عن المؤتمر الدولي المعني باستراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان لدعم العودة الطوعية وإعادة الإدماج على نحو مستدام وتقديم المساعدة للبلدان المضيفة، والرامي إلى زيادة استدامة العودة ومواصلة تقديم الدعم للبلدان المضيفة، من خلال ما يقدمه المجتمع الدولي من دعم مطرد وما يبذله من جهود محددة الهدف؛

٥٧ - **تعرب عن قلقها** إزاء الزيادة في عدد المشردين داخليا واللاجئين من أفغانستان، وتشدد على أن الاستقرار والتنمية يمكن تحقيقهما في أفغانستان إذا لمس المواطنون بأن لهم مستقبلا في بلدهم، وتكرر للبلدان المضيفة والمجتمع الدولي تأكيد الالتزامات التي ينص عليها القانون الدولي للاجئين فيما يتعلق بحماية اللاجئين، ومبدأ العودة الطوعية، والحق في التماس اللجوء، وكفالة السماح بوصول وكالات الإغاثة الإنسانية إلى جميع المشردين داخليا واللاجئين بطريقة آمنة دون عائق بغرض حمايتهم وتقديم المساعدة إليهم، وتهيب بالبلدان الاستمرار في قبول عدد مناسب من اللاجئين الأفغان من أجل إعادة توطينهم، تعبيرا عن التضامن والمشاركة في تحمل المسؤولية؛

٥٨ - **تحيط علما** بإطار التعاون الموقع بين حكومة أفغانستان والاتحاد الأوروبي والمعنون "الطريق المشترك للمضي قدما بمسائل الهجرة"، وتؤكد، في هذا السياق، أهمية التعاون الوثيق والفعال في سبيل معالجة مشكلة الهجرة غير النظامية بطريقة شاملة، مع التركيز على النحو الواجب على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة والنظر فيها، بسبل منها إيجاد فرص العمل وتوفير أسباب العيش للعائدين في أفغانستان، ووفقا للالتزامات والواجبات الدولية، بما في ذلك حقوق الإنسان والحقوق القانونية الواجبة لجميع المهاجرين وحقوق الأشخاص المحتاجين للحماية الدولية وفقا لأحكام اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين^(١٢) وبروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها^(١٣)، حسب الاقتضاء؛

٥٩ - **ترحب** بالتزام حكومة أفغانستان بجعل إعادة اللاجئين الأفغان إلى الوطن وإعادة إدماجهم إحدى أولى أولوياتها الوطنية، بما في ذلك عودتهم الطوعية والأمنة والكرامة وإعادة إدماجهم بصورة مستدامة في عمليتي التخطيط للتنمية وتحديد الأولويات على الصعيد الوطني، وتحيط علما في هذا

(١١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السبعون، الملحق رقم ١٢ ألف (A/70/12/Add.1)، المرفق الثاني.

(١٢) United Nations, *Treaty Series*, vol. 189, No. 2545.

(١٣) المرجع نفسه، المجلد ٦٠٦، الرقم ٨٧٩١.

الصدد بانضمام أفغانستان إلى بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية^(١٤) في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، وتشجع وتؤيد جميع الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تنفيذ هذا الالتزام؛

٦٠ - **تعيد تأكيد دعمها القوي** لتنفيذ استراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان لدعم العودة الطوعية وإعادة الإدماج على نحو مستدام وتقديم المساعدة للبلدان المضيفة التي أقرها المجتمع الدولي في عام ٢٠١٢، وتنوّه بحزمة العودة الطوعية وإعادة الإدماج المعززة للاجئين الأفغان بوصفها طريقة مبتكرة لتعزيز العودة المستدامة وإعادة الإدماج؛

٦١ - **ترحب** باستمرار عودة الأفغان اللاجئين والمشردين داخليا عودة طوعية وآمنة وكرامة ومستدامة، وتلاحظ في الوقت نفسه التحديات الأمنية التي تواجه أفغانستان؛

التعاون الإقليمي

٦٢ - **تؤكد** الأهمية البالغة للنهوض بالتعاون الإقليمي البناء والمستدام بوصفه وسيلة فعالة لتعزيز واستكمال السلام والأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان، وتسلم في الوقت ذاته، في هذا الصدد، بأهمية مساهمة بلدان الجوار والجهات الشريكة الإقليمية والمنظمات الإقليمية، وتشير إلى أهمية إعلان كابل بشأن علاقات حسن الجوار^(١٥) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وترحب، في هذا الصدد، باستمرار التزام المجتمع الدولي بدعم الاستقرار والتنمية في أفغانستان، وتشجع على مواصلة تحسين العلاقات والنهوض بالتعاون بين أفغانستان وجيرانها، وتدعو إلى بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد، بما في ذلك في إطار عملية قلب آسيا - إسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، ومن قبل المنظمات الإقليمية والشراكات الاستراتيجية الطويلة الأجل والاتفاقات الأخرى الرامية إلى إرساء السلام والاستقرار والازدهار في أفغانستان، وترحب بالمبادرات الدولية والإقليمية المتخذة في هذا الصدد، مثل مبادرات منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، وعملية مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وآلية التعاون والتنسيق الرباعية لمكافحة الإرهاب التي تضم القوات المسلحة لأفغانستان وباكستان والصين وطاجيكستان، والحوارات بين الصين وأفغانستان وباكستان، والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا؛

٦٣ - **ترحب** بمبادرات الربط الإقليمي الهامة، ولا سيما ما اتخذ منها في إطار مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان وتدابير بناء الثقة لتيسير تعزيز التجارة في جميع أنحاء المنطقة المتخذة في إطار عملية قلب آسيا - إسطنبول، وتشيد بعقد مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي السابع بشأن أفغانستان في عشق آباد، في يومي ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وتنطلع إلى مؤتمر قلب آسيا الوزاري المرتقب المقرر عقده في تركيا في عام ٢٠١٩؛

(١٤) المرجع نفسه، المجلد ٢٢٤١، الرقم ٣٩٥٧٤.

(١٥) S/2002/1416، المرفق.

٦٤ - **تشدد**، في هذا الصدد، على أهمية تعزيز شبكات النقل المحلية والإقليمية الكفيلة بتسهيل الربط بين المناطق من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار والاكتفاء الذاتي، وبخاصة إكمال مد خطوط السكك الحديدية وشق الطرق البرية المحلية وصيانتها، وإقامة مشاريع إقليمية للمساعدة على زيادة الربط بين المناطق، وتعزيز القدرات في مجال الطيران المدني الدولي؛

٦٥ - **ترحب** بالجهود الرامية إلى تعزيز عملية التعاون الاقتصادي الإقليمي، بما في ذلك تدابير تيسير الربط والتجارة والمرور العابر على الصعيد الإقليمي، وتبحث على مواصلة بذل المزيد منها، وتقر بالتقدم المحرز في المشاريع والمبادرات مثل مشروع خط أنابيب الغاز العابر لتركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، ومشروع نقل وتجارة الكهرباء في وسط وجنوب آسيا (CASA-1000)، ومشروع الربط الكهربائي بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان (TAP) وبين تركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان وأفغانستان وباكستان (TUTAP)، ومشروع التكامل الإقليمي بين باكستان وأفغانستان وطاجيكستان، واتفاق شامجار بين أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية والهند ونقل المساعدة الإنمائية من الهند إلى أفغانستان عبر ميناء شامجار، واتفاق طريق المرور العابر للازورد وتجارته ونقله، ومشروع جزء السكك الحديدية الرابط بين تركمانستان وأكينا، وفي الاتفاقات التجارية الثنائية للمرور العابر، وتوسيع نطاق التعاون القنصلي لإصدار التأشيرات وتيسير أسفار أصحاب الأعمال بهدف توسيع النشاط التجاري وزيادة الاستثمارات الأجنبية وتطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك في مجالات الربط بين الهياكل الأساسية وإمدادات الطاقة والنقل والإدارة المتكاملة للحدود، بغية تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وإيجاد فرص العمل في أفغانستان والمنطقة، وتلاحظ الدور التاريخي لأفغانستان باعتبارها معبرا برياً في آسيا، وتشير إلى أن هذا التعاون الاقتصادي الإقليمي له دور هام في تحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان، وتبحث في هذا الصدد جميع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة على كفاءة توفير بيئة ملائمة وآمنة لتنفيذ هذه المبادرات الإنمائية والاتفاقات التجارية بالكامل، وترحب بالتقدم الذي حققته هذه المبادرات والمشاريع في تعزيز الربط الإقليمي والتجارة والنقل العابر، بما في ذلك إنشاء ممرات الشحن الجوي المباشر بين أفغانستان والاتحاد الروسي، والإمارات العربية المتحدة، وإيطاليا، وتركيا، والصين، وكازاخستان، والمملكة العربية السعودية، والهند؛

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان والمجلس المشترك للتنسيق والرصد

٦٦ - **تعرب عن تقديرها** لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لما تنجزه من عمل وفقاً للولاية التي أسندتها إليها مجلس الأمن في قراره ٢٤٠٥ (٢٠١٨)، وتؤكد استمرار أهمية الدور التنسيقي المحوري والمحايد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في النهوض بمشاركة دولية أكثر اتساقاً، وتنهو بالدور المحوري الذي يقوم به المجلس المشترك للتنسيق والرصد في هذا الصدد؛

٦٧ - **تشدد على أهمية** الاستعراض الاستراتيجي للمهام المقررة والأولويات والموارد ذات الصلة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وتدعو إلى مواصلة تنفيذ توصيات الأمين العام، بغية دعم جهود السلام وضمان قدر أكبر من التنسيق والاتساق والكفاءة بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية، استناداً إلى نهج "توحيد أداء الأمم المتحدة"، تمشياً مع خطة الإصلاح والبرامج الوطنية ذات الأولوية لحكومة أفغانستان؛

٦٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن التطورات في أفغانستان وعن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

٦٩ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والسبعين البند المعنون "الحالة في أفغانستان".
